ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

تقوم الحكومة فى الوقت الحالى بتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج المتكاملة فى مختلف المجالات بهدف تحقيق الإستقرار المالى والإقتصادى ودفع عجلة النمو وجذب الإستثمارات ورفع كفاءة برامج الحماية الإجتماعية، وذلك بهدف تحقيق نقلة نوعية فى مستوى معيشة المواطن المصرى. كما تتضافر جهود الحكومة إستعداداً لإستضافة "مؤتمر دعم تنمية الإقتصاد المصرى" المقرر انعقاده بمدينة شرم الشيخ منتصف شهر مارس المقبل، بهدف إعادة الإقتصاد المصرى على خريطة الإستثمار العالمية من خلال تسليط الضوء على الإصلاحات التى نفذتها الحكومة وخطة الحكومة فى المرحلة المقبلة للتنمية الشاملة، والتسويق الفعال للفرص الإستثمارية المتاحة والمستهدفة.

وقد ساهمت الإصلاحات المالية والهيكلية التى نفذتها الحكومة منذ مطلع العام الجارى فى حدوث تقدم كبير نحو إستعادة الثقة فى الإقتصاد المصرى، وقد كان لتلك التطورات مردود إيجابى على عدد من المؤشرات الإقتصادية. وفيما يلى عرض لأحدث التطورات:-

أشارت أحدث المؤشرات التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى استمرار تسارع **معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ليسجل ٦,٨% مقارنة بـ١% خلال الربع الأول من العام المالى السابق، مما يؤكد قدرة الاقتصاد على الاستجابة بشكل ملحوظ لما تتبعه الحكومه من سياسات إصلاحية – مالية واقتصادية – تمهد الطريق إلى انطلاقة حقيقية، والمتزامن مع استقرار الأوضاع السياسية. وجاء هذا النمو مدفوعا بشكل أساسى بأداء كل من الاستهلاك العام والخاص والاستثمارات والصادرات من السلع والخدمات. ويعزز هذا التطور الملحوظ من التزام الحكومة بخلق اقتصاد منتج وفعال، يضمن تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مستدامة وشاملة.

من الجدير بالذكر أن مؤشر قياس مخاطر إعادة الإئتمان Credit Default Swap (CDS) لمدة خمس سنوات، قد انخفض من نحو ٨٩٠ نقطة أساس فى بداية يوليو ٢٠١٣ إلى أقل من ٢٨٥ نقطة حالياً، وهو ما يعكس ثقة الأسواق الدولية وانخفاض مؤشرات المخاطر على الائتمان فى الاقتصاد المصرى، بالإضافة إلى ذلك فقد حقق **مؤشر مديرى المشتريات (PMI)** أعلى معدل له خلال الثلاثة أشهر الماضية مسجلاً ٥١,٤ خلال ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٥٠,٧ خلال نوفمبر ٢٠١٤، مما يشير إلى تحسن فى نشاط شركات القطاع الخاص الغير البترولية. وتعكس احصاءات ديسمبر ٢٠١٤ استمرار الطفرة الإقتصادية التى يشهدها القطاع الخاص الغير بترولى فى مصر بدءاً من شهر أغسطس ٢٠١٤، حيث ارتفع كلاً من مؤشر الإنتاج (Output) ومؤشر الطلبيات الجديدة (New orders) بمعدلات أقوى كما تزايد حجم المشتريات للشركات بشكل أكبر. كما إرتفع **مؤشر إجمالى الإنتاج** ليسجل ١٧٧,١ نقطة خلال شهر نوفمبر٢٠١٤، مقارنة بنحو ١٦٢,٤ نقطة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤، محققاً بذلك معدل نمو شهرى قدره ٩,١%.

تشير أحدث تطورات الأداء المالى خلال النصف الأول من العام المالى الجارى إلى إرتفاع عجز الموازنة العامة للدولة ليصل إلى نحو ٥,٧% نسبة إلى الناتج المحلى (١٣٢ مليار جنيه)، مقارنة بعجز قدره ٤,٥% (٨٩,٤ مليار جنيه) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. إلا أنه يجب الأخذ فى الإعتبار ورود منح إستثنائية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، **وفى حالة استبعاد هذه الموارد الاستثنائية يكون عجز الموازنة خلال فترة الدراسة قد تحسن بنحو ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.**

وقد تحسن أداء الحصيلة الضريبية بزيادة بنسبة ٩,٩% عن العام السابق مع تحسن أداء النشاط الاقتصادى والجهود التى تتم فى رفع كفاءة التحصيل. وفى الوقت ذاته إستمرت المصروفات فى الإرتفاع نتيجة تطبيق عدد من البرامج الإجتماعية مثل الحد الأدنى للأجور وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين وكادر الأطباء وزيادة معاش الضمان الإجتماعى، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات العامة لتطوير وتحديث البنية التحتية، لتسجل بذلك المصروفات نحو ١٢,٤% من الناتج المحلى لتصل إلى نحو ٢٨٧,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ١٩٩٥,١ مليار جنيه في **سبتمبر ٢٠١٤** (أي ما يقدر بـ٨٦% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ١٧٢١ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٣ (نحو ٨٦,٢% من الناتج المحلى الاجمالى).

حقق **ميزان المدفوعات** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فائض بلغ نحو ٠,٤ مليار دولار، مقابل فائض أعلى قدره ٣,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، حيث سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١,٤ مليار دولار، (مقابل فائض قدره ٠,٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة). وتجدر الإشارة إلى أن **الحساب الرأسمالي والمالي** قد حقق صافى تدفقات للداخل بنحو ٠,٨ مليار دولار (مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالي ٤,٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة). بينما سجل **صافى السهو والخطأ** تدفقات للداخل بنحو ١ مليار دولار، (مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة).

على نحو اخر، فقد تراجع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى بنحو ٠,٦ مليار دولار، ليصل إلى ١٥,٣ مليار دولار فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ١٥,٩ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

أما بالنسبة **للتطورات النقدية**، فقد استقر معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** تقريباً عند ١٥,٦% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤ مسجلا ١٥٧٢,٩ مليار جنيه، مقارنة بـ١٥,٧% في اكتوبر ٢٠١٤، بينما تراجع إذا ما قورن بـ١٨,٥% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٣.

على نحو آخر، فقد ارتفع **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** ليسجل نحو ١٠,١% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ ، مقارنة بـ٩,١% خلال الشهر السابق بينما تراجع اذا ما قورن بـ١١,٧% خلال نفس الشهر من العام السابق؛ ويأتى هذا الارتفاع في ضوء أثر فترة الأساس، بالإضافة إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمة فى معدل التضخم العام) لتحقق ٨,٤% مقابل ٧,١% خلال الشهر السابق، بالإضافة إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى، وعلى رأسها؛ "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود"، و"الملابس والأحذية"، و"الثقافة والترفيه"، و"المطاعم والفنادق" و"السلع والخدمات المتنوعة".

وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٥ خفض **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة** بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصلا إلى ٨,٧٥% و٩,٧٥% على التوالى، وخفض سعر **العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** بواقع ٥٠ نقطة اساس ليصلا إلى ٩,٢٥% و٩,٢٥%. ومن الجدير بالذكر **أن البنك المركزى قام في ٢٧ يناير ٢٠١٥ بربط ودائع بقيمة** ٨٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩,٢٥٪، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي قد قام منذ ديسمبر ٢٠١٤ بطرح عدة مزادات دولارية من أجل تقليص الفجوة بين السوق السوداء والسعر الرسمى للجنيه. حيث تم تنفيذ هذا الإجراء بالتزامن مع تراجع أسعار النفط العالمية وتراجع توقعات التضخم.

معدل نمو الناتج المحلى:

أشارت أحدث المؤشرات التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى استمرار تسارع **معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ليسجل ٦,٨% مقارنة بـ١% خلال الربع الأول من العام المالى السابق، مما يؤكد قدرة الاقتصاد على الاستجابة بشكل ملحوظ لما تتبعه الحكومه من سياسات إصلاحية – مالية واقتصادية – تمهد الطريق إلى انطلاقة حقيقية، والمتزامن مع استقرار الأوضاع السياسية. وجاء هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسى بأداء كل من الاستهلاك العام والخاص والاستثمارات والصادرات من السلع والخدمات. ويعزز هذا التطور الملحوظ من التزام الحكومة بخلق اقتصاد منتج وفعال، يضمن تحقيق معدلات نمو مرتفعة، مستدامة وشاملة.

ستة قطاعات رئيسية قامت بدفع معدلات النمو خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٤/ ٢٠١٥

فعلى جانب العرض، كان من ضمن القطاعات المحركة للنمو خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ستة قطاعات، على رأسها قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** حيث حقق معدل نمو يقدر بنحو ٢٩,٢% (حيث أسهم في معدل نمو الناتج بأعلى مساهمة تقدر بنحو ٤,١ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة ٠,٢ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣). وتجدر الإشارة إلى أن أنشطة الصناعات التحويلية التي شهدت زيادة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ تشمل، تصنيع السيارات والمقطورات، النشر والطباعة والاستنساخ من وسائل الإعلام المسجلة، التصنيع للإذاعة والتلفزيون وأجهزة الإتصالات والمنتجات الغذائية والمشروبات. ومن الجدير بالذكر أن مؤشر الإنتاج الصناعى (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) قد حقق معدل نمو سنوى بنسبة ٢٠,٦ ليصل إلى ١٧٥,٩ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ١٤٥,٩ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣.

كما حقق **قطاع السياحة** معدل نمو حقيقى يقدر بحوالى ٥٩,١% (مسهماً في معدل نمو الناتج بـ١,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة ٠,٩- نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). ويعكس أداء السياحة عودة الاستقرار وتعزيز الثقة في الاقتصاد المصري، حيث ارتفع مؤشر السياحة (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) ليصل إلى ٢٣٤,٣ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٤٩,٦ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٣، محققاً بذلك زيادة تقدر بحوالى ٥ أضعاف.

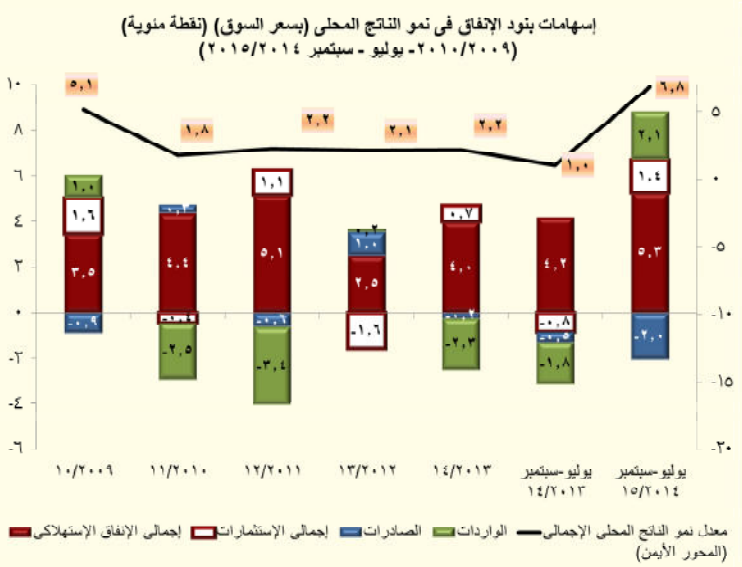

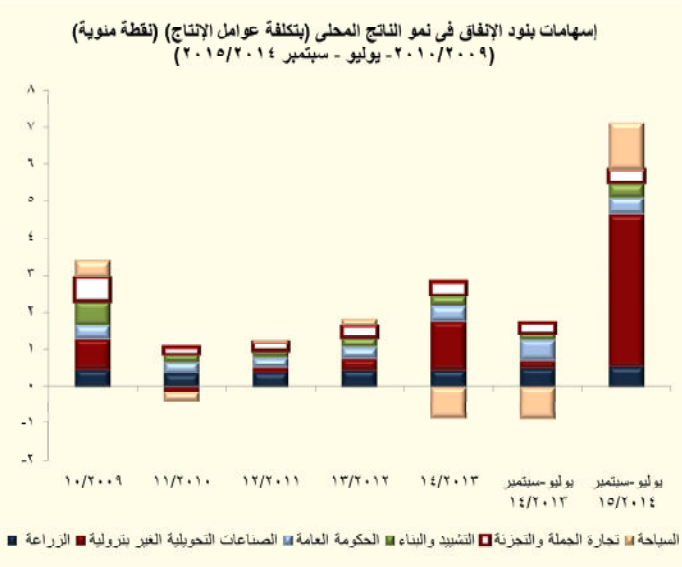

وتجدر الإشارة إلى أن **قطاع الزراعة** قد حقق معدل نمو يقدر بنحو ٣% (حيث استقرت مساهمته في الناتج عند ٠,٥ نقطة مئوية). بينما حقق قطاع **التشييد والبناء** معدل نمو يقدر بنحو ٩,٩% (مسهماً في معدل نمو الناتج بـ٠,٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة ٠,٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، وحقق **قطاع الحكومة العامة** معدل نمو حقيقى بنحو ٤,٥% (مسهماً في معدل نمو الناتج بـ٠,٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة ٠,٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، كما حققت **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو حقيقى بنحو ٣,٢% (مسهماً في معدل نمو الناتج بـ٠,٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة ٠,٣ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٦٢% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما شهد **لقطاع إستخراج الغاز الطبيعى** تراجعاً ملحوظاً بنسبة ١٤,٧%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة بنحو -١,٢ نقطة مئوية.

أماعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من **الاستهلاك العام والخاص** في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤,٩% مقارنة بـ٤,٢% وهو معدل النمو المحقق خلال الربع الأول من العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٨,٨% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٥,٩% خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٤/٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالى إسهام كل من الاستهلاك العام والخاص فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ يقدر بحوالى ٥,٣ نقطة مئوية، مقارنة بنحو ٤,٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن أداء **الإستثمارات**، حيث حققت خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ معدل نمو سنوى يعادل ١٤% مقابل معدل نمو بالسالب يقدربـ٧,٣% خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، وساهمت بشكل إيجابي في النمو بنحو ١,٤ نقطة مئوية، مقابل مساهمة سلبية بحوالى ٠,٨ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

وفى نفس الوقت، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالموجب في النمو بلغ ٠,١ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ٢,٣ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. حيث ارتفعت **الصادرات** بنسبة ١٥% (معدل مساهمة بالموجب بنحو ٢,١ نقطة مئوية مقارنة بإسهام سلبى بنحو ١,٨ نقطة مئوية في العام الماضى). وقد ارتفعت **الواردات** بنسبة ٨,٨% خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، لتحقق بذلك معدل مساهمة بالسالب بلغ ٢ نقطة مئوية، مقارنة بمعدل مساهمة بالسالب يقدر بنحو ٠,٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣.

تطورات الأداء المالى:

تشير أحدث تطورات الأداء المالى خلال النصف الأول من العام المالى الجارى إلى إرتفاع عجز الموازنة العامة للدولة ليصل إلى نحو ٥,٧% نسبةً إلى الناتج المحلى (١٣٢ مليار جنيه)، مقارنة بعجز قدره ٤,٥% (٨٩,٤ مليار جنيه) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. إلا أنه يجب الأخذ فى الإعتبار ورود منح إستثنائية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، **وفى حالة استبعاد هذه الموارد الاستثنائية يكون عجز الموازنة خلال فترة الدراسة قد تحسن بنحو ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.**

إرتفعت نسبة العجز الكلى للموازنة العامة خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤

وقد تحسن أداء الحصيلة الضريبية بزيادة بنسبة ٩,٩% عن العام السابق مع تحسن أداء النشاط الاقتصادى والجهود التى تتم فى رفع كفاءة التحصيل. وفى الوقت ذاته إستمرت المصروفات فى الإرتفاع نتيجة تطبيق عدد من البرامج الإجتماعية مثل الحد الأدنى للأجور وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين وكادر الأطباء وزيادة معاش الضمان الإجتماعى، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات العامة لتطوير وتحديث البنية التحتية، لتسجل بذلك المصروفات نحو ١٢,٤% من الناتج المحلى لتصل إلى نحو ٢٨٧,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

العجز الكلى خلال يوليو- ديسمبر ١٥/١٤	العجز الكلى خلال يوليو- ديسمبر ١٤/١٣
١٣٢ مليار جنيه (٥,٧% من الناتج المحلى)	٨٩,٤ مليار جنيه (٤,٥% من الناتج المحلى)
الإيرادات:	**الإيرادات:**
١٦٣,٦ مليار جنيه (٧% من الناتج المحلى)	١٧٥,٤ مليار جنيه (٨,٨% من الناتج المحلى)
المصروفات:	**المصروفات:**
٢٨٧,٤ مليار جنيه (١٢,٤% من الناتج المحلى)	٢٦٢ مليار جنيه (١٣,١% من الناتج المحلى)

المصدر: وزارة المالية، وحدة السياسات المالية الكلية

على جانب الإيرادات،

إرتفاع الإيرادات الضريبية وإنخفاض الغير الضريبية خلال فترة الدراسة...

شهدت حصيلة الإيرادات إنخفاضاً خلال الفترة يوليو- ديسمبر بنحو ١١,٩ مليار جنيه لتسجل ١٦٣,٦ مليار جنيه (٧% من الناتج المحلى)، على الرغم من إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ٩,٩% لتسجل نحو ١١٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة؛ وهو مايمكن تفسيره بالأساس نتيجة إنخفاض الإيرادات غير الضريبية بنحو-٣٠,٩% لتسجل نحو ٤٩,٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٤/٢٠١٥ نتيجة لإنخفاض المنح إذا تم مقارنتها بنفس الفترة خلال العام السابق.

ترجع الزيادة فى الإيرادات الضريبية في ضوء ما يلى:

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٤ مليار جنيه (بنسبة ٣٣,٨%) لتحقق ٥٥,٣ مليار جنيه (٢,٤% من الناتج المحلى).

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٢٥,٣% لتحقق ٢٥ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٦٢% لتحقق ١٨,٤ مليار جنيه (فى ضوء زيادة ضرائب المبيعات على المنتجات البترولية بـ٢١٨% لتحقق ٥,٤ مليار جنيه، وزيادة الضرائب على السجائر بنحو ٣٥% لتسجل ١٢,٤ مليار جنيه).
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٢٨% لتحقق ٥,٤ مليار جنيه.
- ضرائب الدمغة بنسبة ٤,٥% لتحقق ٣ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٢ مليار جنيه (بنسبة ٢٦,٩%) لتحقق ٩,٦ مليار جنيه (٠,٤% من الناتج المحلى).

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

-إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ٢٦,٨% لتحقق ٩,٢ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٠,٣ مليار جنيه (بنسبة ٣,٤%) لتحقق ٩,٨ مليار جنيه (٠,٤% من الناتج المحلى).

فى ضوء إرتفاع ضرائب ورسوم على السيارات بنسبة ٤٥,٢% لتحقق ١,٤ مليار جنيه، مما حد من الإنخفاض الطفيف فى حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٢,٩% لتحقق ٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

على نحو أخر، فقد إنخفضت الحصيلة من **الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية** بنحو ٥,٩ مليار جنيه (بنسبة -١٣%) لتحقق ٣٩,٣ مليار جنيه (١,٧% من الناتج المحلى)، الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء ما يلى:-

- إنخفاض الضرائب على أرباح شركات الأموال بـ٨,٥ مليار جنيه (بنسبة -٢٦,١%)، في ضوء عدم ورود تسويات بترولية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ١٥,٣ مليار جنيه المحقق خلال يوليو- ديسمبر ٢٠١٤/٢٠١٣.

بينما إرتفعت المتحصلات الضريبية لباقى البنود ضمن **باب الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية** (ومنها المتحصلات الضريبية من الهيئات السيادية) كما يلى:

- إرتفاع المتحصلات من الشركات الأخرى (بنحو ٣,٩ مليار جنيه) بنسبة ٣٩,٢% لتحقق ١٣,٨ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس (بنحو ١,٥ مليار جنيه) بنسبة ٣١,٩% لتحقق ٦,٢ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من البنك المركزى (بنحو ١,٥ مليار جنيه) بنسبة ٥٧,٥% لتحقق ٤ مليار جنيه.
- إرتفاع الضرائب من النشاط التجارى والصناعى (بنحو ١ مليار جنيه) بنسبة ٤٩,٥% لتحقق ٣ مليار جنيه.
- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ١,٤ مليار جنيه) بنسبة ١٥,٧% لتحقق ١٠,٣ مليار جنيه.

§ على جانب الإيرادات غير الضريبية

يرجع الإنخفاض فى الإيرادات غير الضريبية خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى تراجع المنح

يرجع الإنخفاض في الإيرادات غير الضريبية إلى ما يلى:

- **إنخفاض المنح** بشكل ملحوظ لتسجل ٧,٨ مليار جنيه خلال يوليو- ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل نحو ٣٦,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، نتيجة لورود منح إستثنائية خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وجدير بالذكر أن المنح الإستثنائية التى وردت خلال نفس الفترة من العام السابق كانت تشمل منحة من دولة الإمارات بمبلغ مليار دولار؛ بالإضافة إلى زيادة المنح بمبلغ ٢٩,٧ مليار قيمة الإعتماد الإضافى وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.

- إنخفاض الموارد من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٣ مليار جنيه (بنسبة إنخفاض ٣٢,٧%) لتسجل نحو ٦,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- وعلى نحو أخر، فقد إرتفعت الإيرادات غير الضريبية المحولة من الهيئات السيادية كما يلى:

§ إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من البنك المركزى بنحو ١٠ مليار جنيه لتسجل ١٣,٤ مليار جنيه (في ضوء الأرباح التى تم تحصيلها خلال فترة الدراسة والتى تخص السنة السابقة)،

§ إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من هيئة قناة السويس بنحو ١,٨ مليار جنيه لتسجل ٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،

§ إرتفاع الأرباح المحولة من الهيئات الإقتصادية بأكثر من الضعفين لتسجل ١,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،

§ إرتفاع الأرباح من شركات قطاع الأعمال العام بأكثر من ثلاثة أضعاف لتسجل نحو ٠,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- كما إرتفعت الإيرادات المتنوعة بنحو ٨٥% أى بحوالى ضعفين (٣ مليار جنيه) لتسجل نحو ٦,٧ مليار جنيه أى ما يعادل ٠,٣% من الناتج المحلى، وذلك في ضوء إرتفاع كل من الإيرادات الجارية والرأسمالية المتنوعة خلال فترة الدراسة.

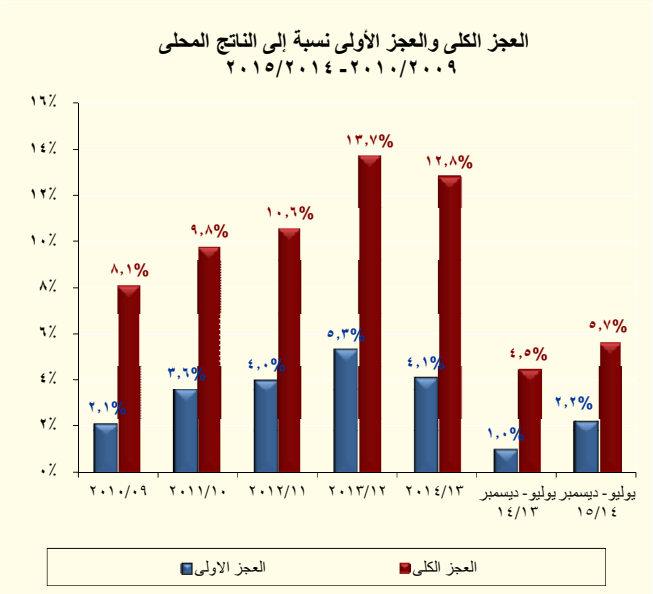

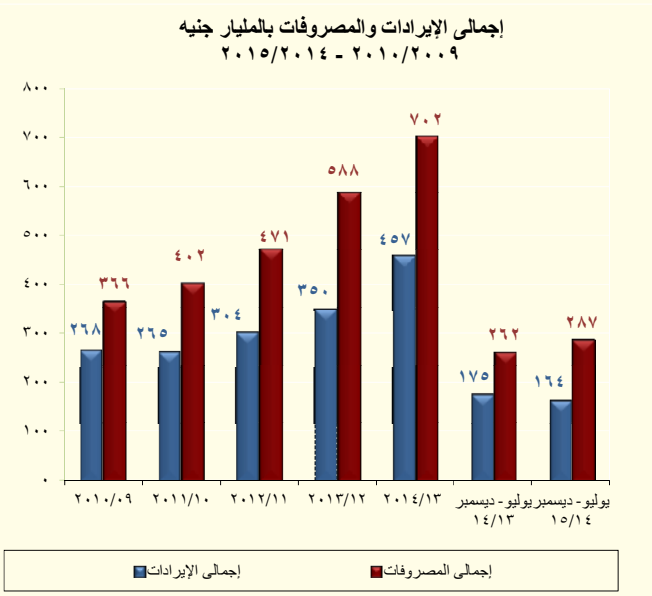

المصدر: وزارة المالية

زيادة المصروفات نتيجة لإرتفاع الإنفاق على الأجور والإستثمارات والمزايا الإجتماعية

أما على جانب المصروفات،

فقد إرتفعت المصروفات خلال فترة الدراسة بنحو ٢٥,٤ مليار جنيه (بنسبة ٩,٧%) محققة ٢٨٧,٤ مليار جنيه (١٢,٤% من الناتج المحلى) وذلك في ضوء ما يلى :

§ إرتفاع **الأجور وتعويضات العاملين** بـ١٧,٣ مليار جنيه (بنسبة ٢١,٥%) لتحقق نحو ٩٧,٣ مليار جنيه (٤,٢% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:-

- زيادة المكافآت بـ٤ مليار جنيه (بنسبة ١٠,٨%) ليحقق ٤٠,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز فى حوافز العاملين بالكادرات الخاصة).

- زيادة الإنفاق على مزايا نقدية بـ٧,٣ مليار جنيه ليحقق ١٢,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في علاوة الحد الأدنى بنحو ٣,٥ مليار جنيه، وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين بنحو ٣,١ مليار جنيه، والعلاوة الخاصة بنحو ٠,٧ مليار جنيه) .
- زيادة بدلات نوعية بـ١ مليار جنيه (بنسبة ١٠,٣%) ليحقق ١٠,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- زيادة المزايـا العينيـة بـ٠,٣ مليار جنيه (بنسبة ٣٠,٤%) لتحقق ١,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ١,٨ مليار جنيه (بنسبة ١٨,٣%) ليحقق ١١,٤ مليار جنيه (٠,٥% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:

- زيادة الانفاق على السلع بـ١,٢ مليار جنيه (بنسبة ٢٩,٣%) ليحقق نحو ٥,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في زيادة الإنفاق على الخامات).
- زيادة الانفاق على الخدمات بـ٠,٤ مليار جنيه (بنسبة ٨,٧%) ليحقق نحو ٥,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في زيادة الإنفاق على الصيانة، والنقل والإنتقالات).

§ زيادة **المصروفات على الفوائد** بـ١٠,٤ مليار جنيه (بنسبة ١٤,٩%) لتصل إلى ٨٠ مليار جنيه (٣,٤% من الناتج المحلى) وذلك في الأساس نتيجة ما يلى:-

- زيادة الفوائد المحلية (بخلاف وحدات الحكومة العامة) بـ٨,٧ مليار جنيه (بنسبة ١٤,٨%) ليحقق نحو ٦٧,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز الزيادة في الأساس لإرتفاع فوائد وأذون الخزانة العامة بنحو ٨,٣ مليار جنيه، وفوائد سندات البنك المركزى بنحو ٠,٣ مليار جنيه).
- بينما إرتفعت الفوائد الخارجية بشكل طفيف بنحو ٠,٣ مليار جنيه (بنسبة ١٠,٧%) لتحقق نحو ٢,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ ارتفاع **المصروفات الأخرى** بـ٤,٧ مليار جنيه (بنسبة ٢٦%) إلى ٢٢,٦ مليار جنيه (١% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:

- زيادة الانفاق على الإحتياطات العامة بـ٤,٤ مليار جنيه (بنسبة ٢٧,٢%) ليحقق ٢٠,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ٢ مليار جنيه (٠,٧% من الناتج المحلى) (بنسبة نمو ١٣,٩%) ليسجل ١٦,٧ مليار جنيه وذلك نتيجة ما يلى:

- زيادة الانفاق على الإستثمارات المباشرة بـ١,٤ مليار جنيه (بنسبة ١٠,٤%) ليحقق نحو ١٤,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ بينما سجل **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** نحو ٥٩,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢,٦% من الناتج المحلى) مقارنة بـ٧٠,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق وذلك نتيجة ما يلى:-

- إنخفاض الانفاق على الدعم ليحقق ٣٣ مليار جنيه مقارنة بـ٤٨ مليار جنيه، نتيجة لعدم ورود أيه تسويات بترولية خلال فترة الدراسة. في حين إرتفع دعم السلع التموينية بنحو ٣,٦ مليار جنيه (بنسبة ٣٢,٣%) ليحقق ١٤,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- كما زاد الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٤ مليار جنيه (بنسبة ١٧,٣%) ليحقق ٢٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلى:

  - زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٢,٣ مليار جنيه (بنسبة ١٣,٧%) ليصل إلى نحو ١٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - زيادة معاش الضمان الإجتماعى بنحو ١ مليار جنيه (بنسبة ٤١,٤%) ليصل إلى نحو ٣,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وفى ضوء إهتمام الحكومة المصرية بتحقيق العدالة الإجتماعية، فتعتمد خطة الحكومة المصرية لخفض عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ على ركيزتين أساسيتين. أولاً، **على جانب الإيرادات،** ستقوم الحكومة بإعادة هيكلة النظام الضريبى للسماح بالتوزيع العادل للعبء الضريبى، بالإضافة إلى خطة لمكافحة التهرب الضريبى، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التعديلات التى تمت على قانون ضرائب الدخل والتحول لنظام ضريبة القيمة المضافة.

ثانياً، إصلاحات **على جانب الإنفاق** تتركز بشكل خاص على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفقراء والفئات الأولى بالرعاية، مع إستخدام الموارد التى تمت إتاحتها من خفض دعم الطاقة فى زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي، والبنية التحتية، بالإضافة إلى البرامج الإجتماعية الهامة وعلى رأسها برامج معاش الضمان الاجتماعي، ودعم التأمين الصحى، وتطوير المناطق العشوائية وتحسين الخدمات فى المحليات، وتوفير السلع الأساسية للمواطنين.

أما بالنسبة لتقديرات **الإيرادات العامة** بموازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فتبلغ نحو **٥٤٩ مليار جنيه مقارنة بـ٥٦٩ مليار جنيه (الموازنة المعدلة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣)**، بينما تبلغ تقديرات **المصروفات العامة** نحو **٧٨٩ مليار جنيه**. وفى ضوء هذه التطورات يبلغ **العجز الكلى** فى الموازنة العامة نحو **٢٤٠ مليار جنيه** أى نحو ١٠% من الناتج المحلى الاجمالى مقارنة بعجز قدره ١٤% فى حال عدم تنفيذ أي إجراءات إصلاحية. ومن المتوقع أن يبلغ **الدين العام الحكومى** (داخلى وخارجى) نحو **٢,٢ تريليون جنيه** فى نهاية العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ وهو ما يعادل ٩١,٥% من اجمالى حجم الناتج المحلى، وذلك انخفاضاً من نحو ٩٣,٨% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢.

تطورات الدين العام:

بالرغم من ارتفاع اجمالى الدين،إلا ان نسبته إلى الناتج المحلي شهدت تحسن طفيف

بلغ إجمالى **الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** نحو ١٧٩٥,٨ مليار جنيه (٧٧,٤% من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية سبتمبر ٢٠١٤، مقابل ١٥١٨,٧ مليار جنيه (٧٦% من الناتج المحلى الاجمالى) فى نهاية سبتمبر ٢٠١٣.

ومن الجدير بالذكر ان إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** قد بلغ ١٩٩٥,١ مليار جنيه فى نهاية سبتمبر ٢٠١٤ (نحو ٨٦% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ ١٧٢١ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٣ (نحو ٨٦,٢% من الناتج المحلى الاجمالى).

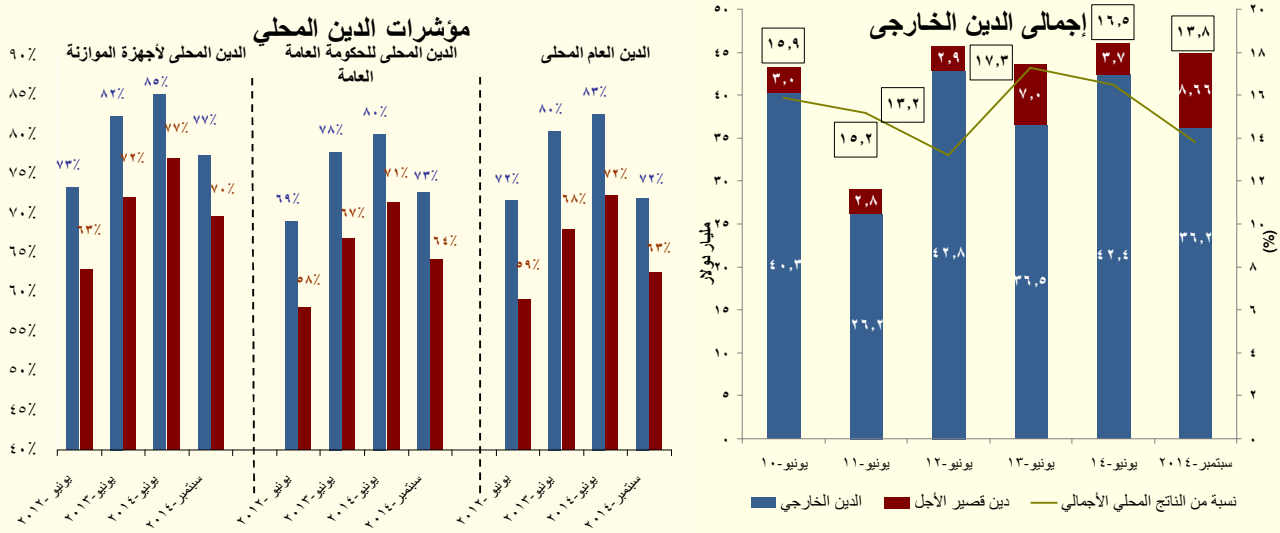

المصدر: وزارة المالية

بينما سجل إجمالي **رصيد الدين الخارجى**[1] **(حكومى وغير حكومى)** حوالى ٤٤,٩ مليار دولار بنهاية شهر سبتمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٤٧ مليار دولار في شهر سبتمبر ٢٠١٣. وقد بلغ رصيد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى لدى مصر نحو ١٣,٨% في نهاية سبتمبر ٢٠١٤، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% كنسبة من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).

وقد ارتفعت **نسبة الدين الخارجي قصير المدى إلي اجمالي الدين الخارجي بشكل طفيف**، لتسجل نحو ٨,٧% فى سبتمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ٨,٥% في سبتمبر ٢٠١٣، وهو ما يمكن تفسيره في اطار زيادة طفيفة في مديونية الحكومة من الديون قصيرة الاجل.

التطورات النقدية:

ارتفاع معدل النمو السنوى للسيولة المحلية خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد استقر معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤ ليحقق ١٥,٦% مسجلاً ١٥٧٢,٩ مليار جنيه، مقارنة بـ١٥,٧% في اكتوبر ٢٠١٤، ولكنه تراجع إذا ما قورن بـ١٨,٥% خلال شهر نوفمبر ٢٠١٣. **فعلى جانب الالتزامات،** يرجع ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السنوى فى كمية **النقود** ليسجل نحو ١٧,٥% (محققا ٤٣٤,١ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٦,٩% خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السنوى في

[1] ترجع الزيادة الملحوظة فى معدلات الدين الخارجى الغير الحكومى خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ في الأساس إلى ارتفاع الدين الخارجى للسلطات النقدية بنحو ٤ مليار دولار مقارنة بنهاية العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ وذلك في ضوء ورود ودائع من دول الخليج بقيمة ٧ مليار دولار تم تسجيلها لدى البنك المركزى كالتالى: ٢ مليار دولار من دولة الإمارات و٢ مليار دولار من المملكة العربية السعودية و٣ مليار دولار من دولة الكويت؛ فى حين تم رد ودائع بنحو ٣ مليار دولار لدولة قطر (وديعة بـ٢ مليار دولار وردت سابقاً، كما تم إهلاك ودائع أخرى بإجمالي مبلغ ١ مليار دولار).

النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى ليسجل ٨,٣% (محققاً ٢٧٥,٢ مليار جنيه) خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٧,٥% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤. وجدير بالذكر أن الارتفاع المحقق فى كمية **النقود** عوض تباطوء معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل ١٥% (محققاً ١١٣٨,٨ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقابل ١٥,٣% خلال شهر اكتوبر ٢٠١٤، حيث تراجع معدل النمو السنوى للودائع غير الجارية بالعملة المحلية ليسجل ١٦% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٦,٤% خلال الشهر السابق.

أما على جانب الأصول، فقد استقر تقريباً معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى ليسجل نحو ١٨,٢% (محققا ١٤٧٠,٦ مليار جنيه) في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٤، مقابل ١٨,١% خلال شهر اكتوبر ٢٠١٤. وعلى نحو آخر، فقد استمر **صافى الأصول الأجنبية** في الانخفاض خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤ بـ١٢,٢% (لتسجل ١٠٢,٣ مليار جنيه)، مقابل معدل انخفاض أقل قدره ٨,٥% خلال شهر اكتوبر ٢٠١٤.

ارتفع معدل نمو **صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل نحو ٢١,٨% (محققاً ١٠٩١,١ مليار جنيه) مقارنة بـ٢٠,١% خلال شهر اكتوبر ٢٠١٤. كما ارتفع **صافى المطلوبات من القطاع الخاص** بشكل طفيف ليسجل معدل نمو قدره ١٠,٧% (١,٦% معدل نمو حقيقى) ليحقق ٥٥٢ مليار جنيه خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ١٠,٦% خلال شهر اكتوبر ٢٠١٤. ويأتي ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع الخاص ليسجل نحو ٧,٧%، مقابل ٧,٣% فى اكتوبر ٢٠١٤، مما عوض تباطوء معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع العائلي مسجلاً ١٩,٢%، مقابل ٢٠,١% خلال الشهر السابق.

أما على الجانب الأخر، فقد ارتفع معدل نمو **صافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** ولكن بشكل متباطئ مسجلاً نمو قدره ٢٦,٨% (محققا ٥٥,٧ مليار جنيه) خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٢٨% خلال شهر اكتوبر ٢٠١٤. ومن الجدير بالذكر أن صافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام قد سجل أعلى معدل نمو له على الاطلاق فى شهر اكتوبر ٢٠١٤، وذلك نتيجة القرض الممنوح للهيئة العامة للبترول بقيمة تبلغ نحو ١٠ مليار جنيه (١,٥ مليار دولار) عن طريق تحالف عدة بنوك بقيادة البنك الأهلى المصرى من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه شركات البترول الأجنبية.

جدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر نوفمبر ٢٠١٤ لم تصدر بعد. إلا أنه وفقاً لأحدث البيانات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) ليحقق نحو ٢٠,٥% فى نهاية اكتوبر ٢٠١٤ مسجلا ١٤٩٦ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ١٩,١% خلال سبتمبر ٢٠١٤. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٦,٤% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) ليحقق ١٢% فى نهاية اكتوبر ٢٠١٤ مسجلا ٦١٥,٧ مليار جنيه، مقارنة بـ٩,٤% خلال سبتمبر ٢٠١٤، وذلك في ضوء استعادة الثقة في الاقتصاد. وبناء على ذلك، فقد ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع فى نهاية اكتوبر ٢٠١٤ لتصل إلى ٤١,٢%، مقارنة بـ٤١% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤.

على نحو اخر، فقد تراجع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى بنحو ٠,٦ مليار دولار، ليصل إلى ١٥,٣ مليار دولار فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ١٥,٩ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. وجدير بالذكر أنه تم سداد مبلغ ٣,٢ مليار دولار لدولة قطر (وديعة قدرها ٣ مليار دولار و٠,٢ مليار دولار سندات) خلال شهرى اكتوبر ونوفمبر ٢٠١٤، بالإضافة إلى ذلك قامت الهيئة العامة للبترول بسداد نحو ٣ مليار دولار من مستحقات شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر خلال الفترة يوليو – ديسمبر ٢٠١٤/٢٠١٥، وهو ما له أكبر الأثر على استعادة الثقة فى الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات بنوعيها الداخلية والخارجية. وتجدر الإشارة إلى أنه فى بداية شهر يناير ٢٠١٥ قام البنك المركزى بسداد القسط النصف السنوى من الديون المستحقة لنادى باريس بنحو ٠,٧ مليار دولار.

انخفض رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية بـ٠,٦ مليار دولار خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤

أما بالنسبة للتغير فى المستوى العام للأسعار فقد إستقر بشكل نسبى **معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٤/٢٠١٥ مسجلاً نحو ١٠,٨%، مقابل ١٠,٩% خلال نفس الفترة من العام السابق. تجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم السنوى قد ارتفع خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ مسجلا نحو ١٠,١% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ ، مقارنة بـ٩,١% خلال الشهر السابق بينما تراجع اذا ما قورن بـ١١,٧% خلال نفس الشهر من العام السابق؛ ويأتى هذا الارتفاع في ضوء أثر فترة الأساس، بالإضافة إلى إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمة فى معدل التضخم العام) لتحقق ٨,٤% مقابل ٧,١% خلال الشهر السابق، نتيجة لإرتفاع عدد من البنود الفرعية على رأسها "الخضروات" (لتحقق ١٤% مقابل ٥,٥% خلال الشهر السابق) و"اللحوم والدواجن" (لتحقق ١٠,٣% مقابل ٩,٨%)، و"الأسماك والمأكولات البحرية" (لتحقق ٨,٢% مقابل ٨%).

إستقر معدل التضخم السنوى نسبياً خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٤/ ٢٠١٥ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق

وبالرجوع إلى التفاصيل فقد إرتفع معدل التضخم السنوى لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى، وعلى رأسها؛ "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود" بنحو ٤,٦% مقابل ٢,٥% (بالأخص أسعار الكهرباء والغاز ومواد الوقود والتى إرتفعت بشكل كبير وصل الى١٧,٣% مقابل ٥,٣% خلال الشهر السابق)، و"الملابس والأحذية" لتحقق ٢,٥% مقابل ١,٩% (خاصة إرتفاع أسعار الملابس وتنظيف وإصلاح الملابس)، و"الثقافة والترفيه" لتحقق ١١,٨% مقابل ١١,٢% (خاصة الصحف والكتب والأدوات الكتابية)، و"المطاعم والفنادق" لتحقق ١٥,٢% مقابل ١٤,٨% (بسبب إرتفاع أسعار الوجبات الجاهزة) و"السلع والخدمات المتنوعة" لتحقق ٥,٦% مقابل ٥,١% (خاصة العناية الشخصية بالرغم من إنخفاض أسعار الذهب).

بينما انخفض **معدل التضخم الشهرى للشهر الثانى على التوالى** ليسجل -٠,١% خلال ديسمبر ٢٠١٤ مقارنة بانخفاض قدره -١,٥ % خلال الشهر السابق ، و -١% خلال ديسمبر ٢٠١٣ .

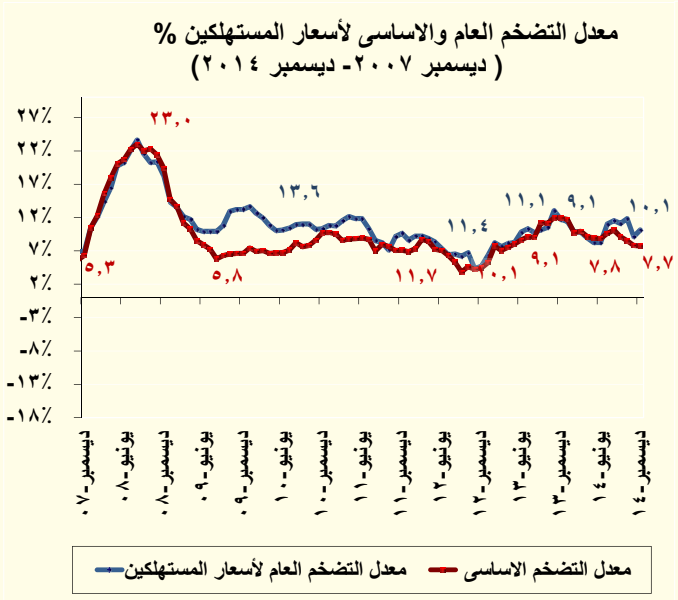

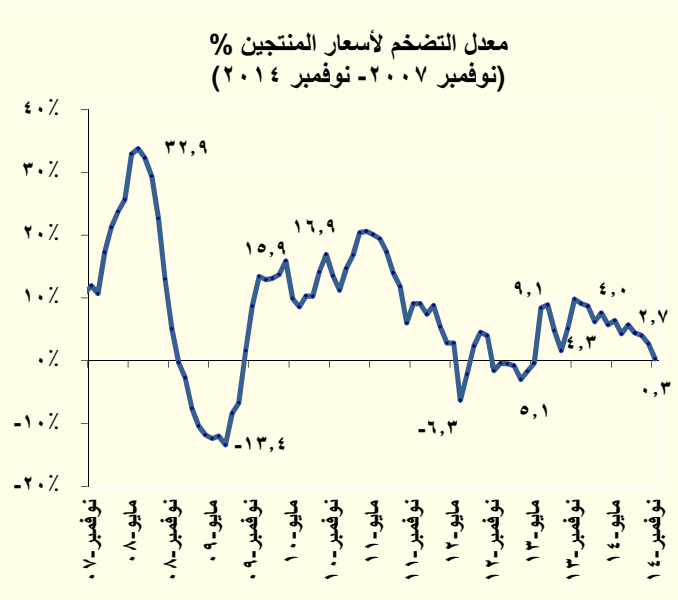

كما تباطئ **معدل التضخم الأساسي** ليسجل نحو ٧,٧% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ٧,٨% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١١,٩% خلال نفس الشهر من العام السابق (وهو أقل معدل تم تسجيله منذ شهر ابريل ٢٠١٣). على نحو آخر، فقد ارتفع معدل التضخم الشهرى ليسجل نحو ٠,٣% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ-٠,٢% المحقق خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤، ويرجع ذلك في الأساس نتيجة لإرتفاع أسعار السلع الغذائية والتى ساهمت بنسبة قدرها ٠,٢٣ نقطة مئوية، بينما ساهمت أسعار السلع الإستهلاكية بنسبة قدرها ٠,٠٧ نقطة مئوية فى معدل التضخم الأساسى الشهرى.

وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ١٥ يناير ٢٠١٥ خفض **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة** بواقع ٥٠ نقطة أساس ليصلا إلى ٨,٧٥% و٩,٧٥% على التوالى، وخفض **سعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** بواقع ٥٠ نقطة اساس ليصلا إلى ٩,٢٥% و٩,٢٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء إعادة تقييم المخاطر المحيطة بالتضخم ونمو الناتج المحلى الإجمالى. بالرغم من تحسن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤/٢٠١٥، فإن إستقرار معدل التضخم وإستمرار إنخفاض الأسعار العالمية للبترول والغذاء يحد من المخاطر التصاعدية للتضخم المحلى. وبناء عليه، قررت لجنة السياسة النقدية تخفيض معدلات العائد لدى البنك المركزى.

ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ٢٧ يناير ٢٠١٥ بربط ودائع بقيمة ٨٠ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩,٢٥٪، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلى، فقد ارتفع مؤشر EGX- ٣٠ خلال شهر يناير٢٠١٥ بنحو٩١٦ نقطة ليحقق ٩٨٤٣ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية ديسمبر ٢٠١٤ والذى بلغ ٨٩٢٧ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد ارتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بـ٥,٢% ليسجل ٥٢٧ مليار جنيه (حوالى ٢٢,٧% من الناتج المحلى) خلال شهر الدراسة، مقارنة برصيد قدره ٥٠٠ مليار جنيه خلال الشهر السابق.

قطاع المعاملات الخارجية:

حقق **ميزان المدفوعات** خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فائضا كلياً بلغ نحو ٠,٤ مليار دولار، مقابل فائض أعلى قدره ٣,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وتأتى تلك التطورات فى ضوء:

§ تسجيل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١,٤ مليار دولار، مقارنة بفائض قدره ٠,٦ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى السابق، ويرجع ذلك بشكل أساسى فى ضوء ارتفاع العجز فى **الميزان التجارى** وانخفاض **صافى التحويلات**، مما فاق التحسن الملحوظ فى **الميزان الخدمى**، وذلك على النحو التالى:

حقق **صافى التحويلات الرسمية** نحو ١,٥ مليار دولار فقط، وهو يعتبر أقل إذا تم مقارنته بنحو ٤,٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة والتى كانت تمثل منح استثنائية بقيمة ٣ مليار دولار من دول الخليج (١ مليار دولار من الإمارات العربية المتحدة و٢ مليار دولار من المملكة العربية السعودية).

بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع عجز **الميزان التجارى** ليسجل نحو ٩,٧ مليار دولار خلال الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤ مقابل عجزاً بنحو ٧,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وذلك نتيجة لزيادة **المدفوعات عن الواردات السلعية** بنسبة بلغت نحو ١٧,٩% لتحقق ١٦,٢ مليار دولار، مقابل ١٣,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

وعلى صعيد آخر، فقد شهد **الميزان الخدمى** تطورات إيجابية محققا فائضا قدره ٢ مليار دولار، مقارنة بعجز قيمته ٠,٢ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى السابق، ويرجع ذلك لارتفاع **الإيرادات المحصلة من السياحة** بأكثر من الضعف لتسجل ٢,١ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بـ٠,٩ مليار دولار خلال فترة المقارنة، كما ارتفعت **المتحصلات الحكومية** لتصل إلى ٥٨٣ مليون دولار مقارنة بـ٧٤,٥ مليون دولار فترة المقارنة.

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ٠,٨ مليار دولار فقط خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات أعلى للداخل بنحو ٤,٦ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى السابق، ويأتى ذلك على خلفية تراجع **صافى التزامات البنك المركزي المصري تجاه العالم الخارجى** ليقتصر على ٠,٠٠١ مليار دولار فقط مقارنة بنحو ٣ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى السابق في ضوء عدم ورود أى ودائع من الخارج.

وتجدر الإشارة إلى ارتفاع **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** بأكثر من الضعف خلال الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٥/٢٠١٤ ليسجل ١,٨ مليار دولار (مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ ٠,٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة). وذلك فى ضوء ارتفاع **صافى التدفقات للداخل للاستثمارات فى قطاع البترول** لتسجل ٠,٩ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ٠,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما شهد **صافى التدفق للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس**

أموالها ارتفاعاً ليحقق ٠,٧ مليار دولار مقابل ٠,٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو – سبتمبر ٢٠١٤/٢٠١٣.

§ بينما سجل **صافى السهو والخطأ** تدفقات للداخل بنحو ١ مليار دولار خلال فترة الدراسة (مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٥ مليار دولار خلال الفترة يوليو-سبتمبر من العام المالى السابق).

طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد انخفض إجمالى عدد السياح الوافدين خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤ ليصل إلى ٨٩٨ الف سائح، مقابل مليون سائح خلال شهر السابق. على الجانب الأخر فقد ارتفعت عدد الليالى السياحية خلال شهر الدراسة لتسجل حوالى ١٠,٣ مليون ليلة مقارنة بـ٩,٨ مليون ليلة خلال شهر اكتوبر ٢٠١٤.